

ترجيحات ابن هشام في كتابه
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

Ibn Hishām's Preferred Rulings in His Book

Awḍaḥ Al-Masālik 'ilā Alfīyyat Ibn Mālik

إبراهيم بن سالم الشهري

Ibrahim Salim Alshehri

جامعة الملك سعود

King Saud University

Abstract

This study aims at examining Ibn Hishām's preference rulings in his book '*Awḍaḥ al-Masālik 'ilā Alfīyyat Ibn Mālik*' to reveal 1) whether Ibn Hishām was in full agreement with Ibn Mālik and 2) whether his preference rulings were compatible with the Baṣran or Kūfan school. In particular, the study explores 19 grammatical issues, on which early grammarians disagreed greatly. These include: 1) the 2nd person feminine suffix, 2) '*'iyyā*', 3) the relative pronoun *dhā*, 4) the prepositional phrase as a predicate, 5) omission of the predicate of *lā*, 6) exhibiting the *kasrah* vowel after the medial consonant of '*asā*', 7) exhibiting the verb in the singular for the dual and plural forms, 8) obligatory placement of the object in the middle, 9) optionality of exhibiting the fronted noun in the accusative or nominative, 10) the exceptive noun after *siwā*, 11) separating the first and second noun of '*iḍāfah*' phrase, 12) separating between the exclaimed verb and its noun, 13) emphasizing the indefinite noun, 14) the conjunction *lākin*, 15) substitution of error versus substitution of forgetting, 16) vocative nouns such as *full* and *fullah*, 17) the pausal *hā*, 18) umlauting of *rā*', and 19) original and extra letters. The study found that Ibn Hishām disagreed with Ibn Mālik on a number of issues. First, Ibn Hishām distinguished between error substitution and forgetting substitution. He considered the former unintentional and the latter intentional. Second, he believed the pausal *hā* was optional rather than obligatory. Third, he believed that umlauting the *rā*' was acceptable, even in non-word-final position. The study further revealed that Ibn Hishām's preference rulings were compatible with those of the Baṣran linguists more so than with their Kūfan counterparts. He did not disagree with the Baṣrans except in allowing the predicate of *lā* to be omitted (whether or not the intended meaning is clear), in exhibiting the fronted noun in the nominative (his view about this issue is in total disagreement with the majority of Baṣran grammarians who believed that the fronted noun may take the nominative or accusative case if the following sentence does not have a resumptive pronoun and if it is conjoined with a preceding sentence by *fa*), and in emphasizing the indefinite noun if it has a temporary status (unlike the Baṣrans who prohibited emphasizing it).

Key words: '*Awḍaḥ al-Masālik*', Ibn Hishām, Ibn Mālik, *Alfīyyat Ibn Mālik*, Baṣran, Kūfan, grammatical preferences

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى عرض ترجيحات ابن هشام الأنصاري في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لمعرفة إن كان يتفق اتفاقاً مطلقاً مع الناظم أو يختلف معه، ولمعرفة إن كان يميل في اختياراته إلى المدرسة البصرية أو الكوفية.

ناقشت الدراسة تسع عشرة مسألة اتسعت رقعة الخلاف فيها بين النحويين: (١) ياء المخاطبة، (٢) إيّا، (٣) ذا الموصولة، (٤) الإخبار بشبه الجملة، (٥) حذف خبر لا، (٦) كسر سين عسى، (٧) توحيد الفعل في التثنية والجمع، (٨) وجوب توسط المفعول، (٩) استواء الرفع والنصب في الاسم إذا تقدم، (١٠) المستثنى بسوى، (١١) الفصل بين المضاف والمضاف إليه، (١٢) الفصل بين فعل التعجب ومعموله، (١٣) توكيد النكرة، (١٤) لكن العاطفة، (١٥) بدل الغلط والنسيان، (١٦) أسماء لازمت النداء مثل فل وفلة، (١٧) هاء السكت، (١٨) إمالة الراء، (١٩) الأصول والزوائد من الحروف.

خلصت الدراسة إلى أن المصنّف خالف المصنّف في مسائل أهمها:

أولاً: فرّق ابن هشام بين بدل الغلط وبدل النسيان معاملة، حيث يرى أن بدل الغلط ما يكون بدون قصد، وبدل النسيان يكون بقصد.

ثانياً: يرى ابن هشام جواز ذكر هاء السكت لا وجوبها.

ثالثاً: يذهب ابن هشام إلى جواز إمالة الراء ولو لم تكن متطرفة.

كما خلصت الدراسة إلى أن ابن هشام يميل في مجموع اختياراته إلى البصريين، وخالفهم في مسائل أهمها:

أولاً: يميل ابن هشام إلى جواز حذف خبر "لا" سواء أظهر المراد أم خفي.

ثانياً: يرى ابن هشام وجوب رفع الاسم إذا تقدم، مخالفاً بذلك جمهور البصريين، الذين يرون جواز رفعه ونصبه إذا لم يكن في الجملة الثانية ضمير يعود على الجملة الأولى، ولم تعطف الجملة الثانية بالفاء.

ثالثاً: يجيز ابن هشام توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة، خلافاً للبصريين الذين يرون منع توكيدها.

الكلمات المفتاحية: أوضح المسالك، ابن هشام، ألفية ابن مالك، الكوفيون، البصريون، ترجيحات نحوية

مقدمة

تعدّ ألفية ابن مالك من أهم المنظومات الشعرية التعليمية التي تضم معظم القواعد النحوية والصرفية، وحظيت الألفية بقبول لدى متعلمي اللغة العربية، لسهولة لفظها، وإحاطتها بقواعد النحو والصرف بشكل مختصر. وقد كثرت شروح الألفية، وقد شرحها الشيخ عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري في كتابه التوضيح أو أوضح المسالك، وقد استطاع أن يشرح الألفية شرحاً موجزاً، اعتمد فيه على توضيح المعنى، وذكر الشواهد،

والتمثيل لكل مسألة، وكان يذكر في بعض المسائل بعض الآراء النحوية مع ترجيح واختيار أحد هذه الآراء، وربما كان الترجيح يخالف أو ينقد رأي الناظم نفسه. وعليه فإن هذه الورقة تهتم بدراسة الاختيارات والترجيحات النحوية عند ابن هشام في كتابه *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، إذ تم حصر الاختيارات والترجيحات، وعلامة اعتمده في اختياره وترجيحه.

اعتمدت هذه الورقة على تسع عشرة مسألة، يتم ذكر المسألة وتعدد الآراء فيها، ومن ثم ذكر رأي ابن هشام وترجيحه، وكان الباعث الرئيس على اختيار هذه المسائل دون غيرها هو اختلاف النحاة فيها؛ ولذا فإن الباحث أراد التعرف على ترجيحات ابن هشام بوصفه واحداً من أبرز النحويين الذين شرحوا ألفية ابن مالك شرحاً وافياً، والوقوف على اختياراته في هذه المسائل، لمعرفة إلى أي مدى يتفق أو يختلف مع ابن مالك، لمعرفة إن كان يميل في ترجيحاته إلى المدرسة البصرية أو إلى نظيرتها الكوفية.

التعريف بابن هشام

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (٧٠٨-٧٦١ هـ) (السيوطي ١٩٦٤: ٦٨/١). نحوي فاضل وعالم مشهور، وينحدر من سلالة الأنصار الذين نصرروا النبي وأوووه، فسماهم النبي الأنصار، وكان الأنصار من بني الأوس والخزرج (محمد ٢٠٠٨: ٢) قرأ على ابن السراج^١، وسمّع على أبي حيان^٢ ديوان زهير بن أبي سلمى^٣، وقرأ على التاج الفاكهاني^٤ شرح الإشارة، وحضر دروساً للتاج

١ محمد بن السري أبو بكر بن السراج، أحد علماء اللغة والنحو والأدب المشهورين، أخذ عن صاحبه المبرد، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي، ومن أبرز مؤلفاته: *الأصول والاشتقاق واحتجاج القراء، والشعر والشعراء*، توفي - رحمه الله - سنة ٣١٦ هـ. (الفيروز آبادي ٢٠٠١: ٢٦٥).

٢ أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي. ولد سنة ٦٥٤ هـ، من أشهر مؤلفاته: *التذليل والتكميل في شرح التسهيل وارتشاف الضرب لبيان العرب*. توفي عام ٧٤٥ هـ. (السيوطي ١٩٦٤: ١/٢٨٠-٢٨٣).

٣ زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، من مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية. كان أبوه وخاله وأخته وأبناؤه كعب وبجير شعراء وأخته الخنساء كذلك شاعرة. ولد في بلاد مزينة. كان يقول القصيدة في شهر وينقحها ويهدبها في سنة؛ فكانت تسمى قصائده بالحوليات. من أشهر شعره معلقته التي مطلعها: *أمن أم أوفى دمنة لم تكلم*. (مراد: ٢٠٠٦: ١/٤٠٥-٤٠٦).

٤ عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري، عالم النحو من أهل الإسكندرية. ولد عام ٦٥٤ هـ. من أشهر مؤلفاته: *الإشارة في النحو، والمنهج المبين في شرح الأربعين النووية، والتحرير والتحبير في فقه المالكية* (الزركلي ٢٠٠٢: ١/٥٦).

التبريزي. ° حفظ ابن هشام القرآن الكريم في سن مبكرة، وتعلّم شيئاً من العلوم الدينية وهو لا يزال صغيراً، كما أتقن وهو في سن صغيرة قواعد اللغة العربية. شدّ انتباه معلميه إليه (كريم ١٩٩٧: ٣١٢). اشتهر بالتواضع الجم والشفقة والرحمة على الضعفاء ودماثة الخلق، واشتهر كذلك بانفراده بالفوائد الغربية والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، وعرف عنه أنه كان واسع الاطلاع ومفرداً فيه، إضافة إلى الاقتدار على التصرف في الكلام، إذ كان يستطيع الإفصاح عما يريد بالإسهاب والإيجاز حسب ما يقتضيه المقام (السيوطي ١٩٦٤: ٦٩/٢). يعد ابن هشام من الصالحين القلائل الذين استطاعوا الجمع بين الفقه في الدين والفقه في اللغة (كريم ١٩٩٧: ٣١٢)؛ فقد كان متبعاً للفقه الشافعي، إلا أنه وفي آخر عمره تحنبل وصار متبعاً للفقه الحنبلي (السيوطي ١٩٦٤: ٦٨/٢).

أقام ابن هشام سنة كاملة في مكة للتفرغ للعلم والدين، وفيها ألف كتاباً في الإعراب (كريم ١٩٩٧: ١٢). قال ابن خلدون^٦ إنه كان يسمع عن عالم بالعربية خرج في مصر يقال له ابن هشام، ووصفه بأنه أنحى من سيويه (السيوطي ١٩٦٤: ٦٩/٢). ألف ابن هشام عدداً من الكتب، من أبرزها: الإعراب عن قواعد الإعراب (القواعد الكبرى)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، التذكرة، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، شرح التسهيل، شروح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شرح قطر الندى وبل الصدى، موقد الأذهان وموقف الوسنان، شرح اللوحة البدرية، التحصيل والتفصيل لكتاب التذليل والتكميل، شرح قصيدة بانت سعاد، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد أو شرح الشواهد (نيل ١٩٨٥: ١٥، ٤٧، ٧٤، ٩٥، ١١٧، ١٨٢، ٢١٥، ٢٧٦، ٣١٦، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦).

^٥ هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن الحسين بن أبي بكر الأردبيلي التبريزي، عالم من علماء الشافعية. ولد في أردبيل في أذربيجان. أفتى وهو ابن الثلاثين، ومات في القاهرة عام ٧٤٦ هـ، ألف في التفسير والحديث والأصول والحساب، ومن أشهر مؤلفاته: الكافي في علوم الحديث، والقسطاس المستقيم في الحديث الصحيح (الزركلي ٢٠٠٢: ٣٠٦/٤).

^٦ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون الحضرمي الإشبيلي من ولد وائل بن حجر، مؤرخ وباحث وعالم اجتماعي. ولد في تونس عام ٧٣٢ هـ ونشأ بها. توجه إلى مصر وتولى فيها القضاء. أشهر مؤلفاته: العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر وهو في سبعة مجلدات أولها: المقدمة وهو أصل من أصول علم الاجتماع. توفي بالقاهرة عام ٨٠٨ هـ. (الزركلي ٢٠٠٢: ٣٣٠/٣).

التعريف بكتاب: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

كتاب *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* هو الكتاب المعروف بـ *التوضيح*، وهو اختصار لـ *توضيح الخلاصة*، حيث أورد ابن هشام هذا الاسم كاملاً في كتابه *تخليص الشواهد*. وجاء الشيخ خالد الأزهرى^٧ وألف شرحاً لهذا التوضيح سماه *التصريح على التوضيح* (نيل ١٩٨٥: ٤٧). وقد اتبع ابن هشام في كتابه *التوضيح* أو *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* طريقة الناظم في تبويب ألفيته باعتباره شارحاً لها، إلا أن ابن هشام كانت له مميزات في شرحه، من أهمها: أولاً: لم يذكر في شرحه أبيات الألفية إلا نادراً، ومثال ذلك:

لَا يَلْزَمُ الرَّائِدُ، مِثْلُ تَا احْتُدِي وَأَحْرَفُ إِنْ يَلْزَمُ فَاصْلُ وَالَّذِي^٨

ثانياً: الإيجاز مع الامتلاء بالمادة العلمية. وبالمقارنة بين كتاب *أوضح المسالك* وشرح ابن عقيل فإن الأخير كان يقتصر في شرحه على ما ورد في الألفية دون زيادة أو نقصان، أما ابن هشام فكان بارعاً في اختيار الكلمة حيث تكون أكثر إيجازاً مع امتلائها بالمادة العلمية، إذ اقتصر على مواطن الشواهد القرآنية والشعرية وذلك تحقيقاً للإيجاز (نيل ١٩٨٥: ٥٠-٥٢)؛ ولذا تجد كتابه في حدود أربع مئة وسبع وثلاثين صفحة فقط.^٩ ثالثاً: نجد ابن هشام في كتابه ينقد ويخالف الناظم حينما تتطلب الحقيقة العلمية ذلك (نيل ١٩٨٥: ٥٢).

المسألة الأولى: الضمير المتصل (ياء المخاطبة)

تحدث ابن هشام عن الضمير المتصل المشترك بين الرفع والنصب والجر وهو (نا)، نحو قوله تعالى: "رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا" (سورة آل عمران: ١٩٣). ثم أشار المصنف إلى أن بعض النحويين زاد بعض الضمائر الأخرى مثل: الياء، حيث تقع الياء في الرفع مثل: قومي، وفي النصب مثل: أكرمني، وفي الجر مثل: غلامي (ابن هشام ٢٠١٥: ٣٢). وإلى ذلك ذهب أبو حيان إلى أن الضمير "نا" ليس فقط هو المختص بالرفع والنصب والجر، بل يشاركه في ذلك "الياء" و"هم"، مثال المرفوع: اضربي وتضربين، ومثال المنصوب: ضربني، ومثال المجرور:

^٧ زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، يعرف بالوقاد، نحوي من أهل مصر. ولد في جرجا وهي قرية في الصعيد، عام ٨٣٨ هـ، ونشأ وعاش في القاهرة. أبرز من شرح *التوضيح* لابن هشام في كتابه *التصريح على التوضيح*. توفي - رحمه الله - أثناء عودته من الحج عام ٩٠٥ هـ قبل أن يصل القاهرة (الزركلي ٢٠٠٢: ٢/٢٩٧).

^٨ انظر نيل ١٩٨٥: ٤٩-٥٠

^٩ انظر: الأنصاري، أبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام: *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد فوزي بارنجي، (الرياض: دار المغني، الطبعة الثانية، ١٤٣٦ هـ).

غلامي (أبو حيان الأندلسي ٢٠١٣: ١/٥٩-٦٣). ولم يرتضِ ابن هشام هذا الرأي، ووصفه بأنه غير سديد وذلك من وجهين: الأول: أن ياء المخاطبة تختلف عن ياء المتكلم (ابن هشام ٢٠١٥: ٣٢)؛ إذ إن ياء المخاطبة تختلف في اسميتها، بعكس ياء المتكلم التي لم يختلف فيها، وكذلك أن ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث بينما ياء المتكلم موضوعة للمذكر، وهناك فرق بين ما هو موضوع للمؤنث وما هو موضوع للمذكر. الثاني: أن الضمير المنفصل "هم" غير الضمير المتصل (الأزهري ٢٠١١: ١/١٠٠).

رأي الباحث:

يرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن هشام هو الصواب، وأن ما قدمه ابن هشام من حجج تعد منطقية وواقعية.

المسألة الثانية: الضمير المنفصل (إيا)

قسّم ابن هشام الضمير المنفصل حسب الموقع الإعرابي إلى قسمين: قسم يختص بمحل الرفع، وهو: أنا - أنت - هو، وفروعهن. وهذا لا خلاف فيه. وقسم يختص بمحل النصب، وهو إيّا وما يلحقها من حروف ولواحق مثل: إيّاي - إياه - إياك وفروعها (ابن هشام ٢٠١٥: ٣٤). وقد اختلف في الضمير (إيا): فهل تُعدّ الحروف التي تلحق الضمير جزءاً من الضمير أم أن الضمير في اللواحق؟

ذهب البصريون إلى أن إيّا هي الضمير دون اللواحق، والكاف والياء لا موضع لهما من الإعراب، ودليلهم أن الإجماع على أن أحدهما ضمير منفصل، والضمائر المنفصلة لا تكون على حرف واحد فكان الضمير "إيّا". إضافة إلى أن اللواحق "الهاء والكاف والياء" حروف لا موضع لها من الإعراب، ولو كانت معربة لأعربت مضافة، والإضافة ليس لها سبيل هنا بحكم أن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها؛ لأن من معاني الإضافة التعريف، والضمير هو أعلى مراتب التعريف فلا يجوز أن يضاف إلى غيره (الأنباري: ٢/٦٩٥-٦٩٦).

وذهب الكوفيون إلى أن ما يلحق إيّا هي الضمائر المنصوبة وإيّا إنما هي عماد، وحجتهم في ذلك أن هذه الكاف والهاء والياء هي نفسها التي تكون في حال الاتصال إلا أنها لما كانت حرفاً واحداً لا تستطيع القيام بنفسها فجاء بـ "إيّا" لتكون عماداً للكاف والهاء والياء، فصارت "إيا" حرفاً زائداً لا يحول بين العامل والمعمول فيه، والذي يدل على ذلك أنها تلزم لفظاً واحداً حتى وإن اتصلت بلواحق التثنية والجمع (الأنباري: ٢/٦٩٥-٦٩٦).

وذهب الزجاج إلى أن "إيا" اسم ظاهر، وأن ما يلحقها من (الكاف والهاء والياء) هي الضمائر وهي في

محل جر بالإضافة (الزجاج ١٩٨٨: ١/٤٨).

ووافق ابن هشام البصريين في أن الضمير "إيّا" واللواحق إنما هي حروف تلحق الضمير للدلالة على

المتكلم والمخاطب والغائب.

رأي الباحث:

والباحث يميل إلى أن ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن هشام هو الأرجح؛ لأن الكاف والهاء والياء في حال الاتصال ليست مثل الكاف والهاء والياء في الضمير، وإن كانت مثلها في اللفظ إلا أنها تخالفها؛ لأن الكاف والهاء والياء هنا حروف وهناك أسماء، ومثلها مثل التاء في أنت وقلت، فالتاء في أنت حرف، وفي قلت اسم. وكما أن الاسم المضمّر في أنت: أن وحدها والتاء للدلالة على المخاطب وليست أن عماداً للمخاطب فكذا في "إيّا" هي الاسم المضمّر ولا يمكن أن تكون عماداً للياء والهاء والكاف (الأنباري: ٢/٧٠٠-٧٠١).

المسألة الثالثة: "ذا" الموصولة

اشترط ابن هشام في "ذا" الموصولة ثلاثة شروط: أولاً: ألا تكون للإشارة، نحو: من ذا الذهب؟ ثانياً: ألا تكون ملغاة. ثالثاً: أن يتقدمها استفهام بـ "من" و"ما". وقد أشار ابن هشام إلى أن الكوفيين لا يشترطون تقدم الاستفهام "ما" و"من" على ذا ودليلهم على ذلك قول ابن مفرغ:

عَدَسُ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمْنَتِ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ^{١٠}

خَرَجَ البصريون هذا البيت على أن "هذا" اسم إشارة وهو مبتدأ وتحملين حال أو خبر، وطلق خبر ثان (السيوطي ٢٠٠٦: ١/٢٧٤).

وذهب الكوفيون إلى أن المراد: والذي تحملين طليق (ابن مالك ٢٠٠٠: ١٥٠). قال أبو علي الفارسي: إن البغداديين يستدلون بهذا البيت على أن "ذا" بمنزلة الذي الموصولة، ويرى الفارسي أن جملة "تحملين" تحتل وجهين: الأول: صفة لموصوف محذوف وتقديره: هذا رجل تحملين طليق، ويرى أن هذا الوجه ضعيف. الثاني: أن تكون "تحملين" صفة لطلق، فقدمت تحملين فصارت في موضع نصب على الحالية. ويرى تخريج تحملين على الحالية جيداً، إذ إن جملة "تحملين" حال من ضمير طليق، فطلق هو العامل في الحال وصاحبها (البغدادى ١٩٩٨: ٤٢/٦-٤٣). وقال الفراء في تفسير قول الله تعالى "وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ" (سورة البقرة: ٢١٩): "إن العرب قد تذهب إلى أن هذا وذا بمعنى الذي" (الفراء ١٩٨٣: ١/١٣٨). وذهب الكوفيون إلى أن أسماء الإشارة

١٠ ابن مفرغ هو يزيد بن زياد بن ربيعة الحميري، من أصل يماني من قبيلة يحصب. ولد في البصرة، ويُعدُّ من شعراء البلاط. اشتهر بشعره الساخر من عباد وعبيد الله بن زياد بن أبيه (مراد ٢٠٠٦: ٢/٧٣٥).

١١ ابن هشام ٢٠١٥: ٥٠.

يجوز أن تستعمل للموصلات، ودليلهم قول الله تعالى: "وَمَا تَلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى" (سورة طه: ١٧)، وقوله تعالى: "هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِجْتُمْ" (آل عمران: ٦٦) بمعنى الذين حاججتم (السيوطي ٢٠٠٦: ١/٢٧٤).
 وذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه البصريون في تخريج البيت من أن "ذا" اسم إشارة وهي جملة اسمية، وتحملين حال والتقدير: وهذا طليق محمولاً (ابن هشام ٢٠١٥: ٥٠).

رأي الباحث:

والذي يميل إليه الباحث هو ما ذهب إليه الكوفيون من أن ذا اسم موصول، لوضوح أدلتهم، ولإمكانية استخدام أسماء الإشارة للموصلات كما هو واضح في أدلتهم.

المسألة الرابعة: الإخبار بشبه الجملة

ذكر ابن هشام في باب المبتدأ والخبر فصلاً عن الإخبار بشبه الجملة؛ فقال "يقع الخبر ظرفاً مثل: "وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ" (سورة الأنفال: ٤٢)، وقد يقع جاراً ومجروراً نحو: محمد في البيت" (ابن هشام ٢٠١٥: ٦١).
 واختلف هل الظرف والجار والمجرور نفسها خبر أم أنهما متعلقان بمحذوف تقديره كائن ومستقر؟
 ذهب البصريون إلى أنه لا بد للظرف والجار والمجرور من متعلق لفظي؛ فالظرف منصوب على أنه مفعول فيه، نحو: جلست أمامك، والجار والمجرور منصوب على أنه مفعول به، نحو: مررت بزيد. إلا أن العامل في المثالين مقدر، والتقدير كائن وحاصل، وذهب البصريون كذلك إلى عدم جواز إظهار العامل لوجود قرينة تسد مسد الظرف والجار والمجرور، فلا يصح قولك: محمد كائن في البيت. وأما نحو قوله تعالى: "فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ" (سورة النمل: ٤٠)، فمعنى مستقراً: أي ساكناً غير متحرك، وليس المعنى كائناً (ابن الحاجب ١٩٩٦: ٢٤٤/١).

وذهب الكوفيون إلى أن الخبر لا يحتاج إلى تقدير شيء يتعلق به (ابن الحاجب ١٩٩٦: ١/٢٤٤)، وحجتهم في ذلك أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً (الأزهري ٢٠١١: ١/٢٠٦).

وذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه البصريون من أن الخبر في الجملة الظرفية والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف تقديره كائن أو مستقر، ويميل ابن هشام إلى أن الضمير الذي كان فيه الخبر قد انتقل إلى الظرف والجار

والمجرور، نحو قول جميل بثينة:^{١٢}

فَإِنْ يَكُ جُبْتَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

الشاهد قوله: "أجمع" توكيد للضمير المستكن في الظرف الواقع متعلقه خبراً (ابن هشام ٢٠١٥: ٦١).

رأي الباحث:

يميل الباحث إلى أن ما ذهب إليه البصريون وابن هشام هو الصواب، لوضوح أدلتهم، ولتطلب الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن أو مستقر، أو كان أو استقر.

المسألة الخامسة: حذف خبر "لا"

تحدث المصنف في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر عن حذف خبر "لا"، حيث يرى أنه يغلب حذف خبر "لا" حتى إنه قيل: بلزوم ذلك (ابن هشام ٢٠١٥: ٧٩). فالحجازيون يحذفونه كثيراً فيقولون: لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا حول ولا قوة، ولا إله إلا الله. والتقدير لا أهل لك، لا مال عندك، ولا بأس عليك، ولا حول ولا قوة لنا، ولا إله في الوجود إلا الله. أما بنو تميم فلا يذكرونه في الكلام البتة (ابن يعيش النحوي ٢٠١٣: ٢٤٩/١). وعند جمهور النحاة يحذف خبر "لا" بشرط ظهور المراد، مثل قوله تعالى: "وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا فَلَا قُوَّةَ" (سورة سبأ: ٥١)، ونحو قوله: "قَالُوا لَا ضَيْرَ" (سورة الشعراء: ٥٠) فإن خفي المراد ولم يظهر وجب ذكره عند جميع النحاة (الأشموني ٢٠١٠: ٣٤٦/١).

وذهب ابن هشام إلى جواز ذكره سواء ظهر المراد أم خفي (ابن هشام ٢٠١٥: ٧٩)، ودليله قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٍ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا^{١٣}

حيث ذكر خبر لا وهو "باقيا" مع أن في حذفه قد يظهر المراد.

رأي الباحث:

يميل الباحث إلى ما ذهب إليه الجمهور من حذف خبر "لا" إذا ظهر المراد، وذلك لأن ذكر الخبر مع ظهور المراد يعتبر فضلة لا فائدة منه.

١٢ أبو عمرو وجميل بن عبد الله بن معمر القضاعي، شاعر غزل اشتهر بتغزله وافتتانه ببثينة وهي فتاة من قومه. أكثر شعره في الغزل والفخر. قصد جميل مصر ونزل بها وأكرمه واليها عبدالعزيز بن مروان وسكن فيها قليلاً ومات بها عام ٨٢هـ. (مراد ٢٠٠٦: ٣٢٢).

١٣ البيت لا يُعرف له قائل. انظر الأشموني ٢٠١٠: ٢٦٤/١.

المسألة السادسة: كسر سين "عسى"

أورد ابن هشام في باب الأفعال المقاربة مسألة جواز كسر سين عسى، وذكر أن هناك خلافاً بين النحويين. فقد ذهب أبو عبيدة^{١٤} إلى عدم جواز الكسر، بخلاف الفارسي الذي يميزه مطلقاً نحو عسي زيد، كرزي زيد (الأزهري ٢٠١١: ٢٩٢/١). وذهب جماعة من النحاة إلى جواز كسر السين في "عسى" بشرط أن يسند إلى ضمير مرفوع متكلم أو حاضر أو نون النسوة نحو: عسيت أن أخرج، وعسيت أن تخرج وعسين أن يخرجن، وهي لغة أهل الحجاز. أما إن جاء الضمير لغير المتكلم أو المخاطب لزم فتح السين، إذ الأكثر هو فتح السين بشرط إسناده إلى الظاهر وقوله مثال: في عسيتم، وعسى زيد، فإن قبل ذلك فهذا القياس وإلا يؤخذ باللغتين الفتح والكسر، والكسر مع الضمير لغة لأهل الحجاز (أبو حيان الأندلسي ١٩٨٤: ١٢٤/٢).

والأشهر أن تأتي سين عسى مفتوحة، فلم يقرأ بالكسر إلا نافع^{١٥} في قوله تعالى: "فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ" (سورة محمد: ٢٢) وقوله تعالى: "قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا" (سورة البقرة: ٢٤٦)، وقد قرأ بالكسر لمناسبة الياء، فيما قرأ باقي القراء بالفتح (الأزهري ٢٠١١: ٢٩٢/١). وقد اختار ابن هشام الأشهر وهو فتح سين عسى جريئاً على القياس (ابن هشام ٢٠١٥: ٨٧).

رأي الباحث:

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن هشام هو الصحيح بحكم القياس، ولأنه هو اللغة الشائعة.

المسألة السابعة: توحيد الفعل في التثنية والجمع كما يتوحد في الإفراد

ذكر ابن هشام في باب الفاعل أحكاماً للفاعل، منها توحيد الفعل في التثنية والجمع؛ إذ يرى أن الأصل في الأفعال ألا تثني ولا تجمع إذا أسندت إلى اسم ظاهر (السيوطي ٢٠٠٦: ٥١٣/١)، والفعل لا يصح تثنيته وجمعه من وجوه ثلاثة:

١٤ أبو عبيدة هو مَعْمَر بن الْمُثَنَّى اللُّغَوِيُّ البَصْرِيُّ مَوْلَى بَنِي تَمِيمٍ. أَخَذَ عَنِ يُونُسَ وَأَبِي عَمْرٍو وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ. وَوُلِدَ عَامَ ١١٢ هـ. مِنْ أَشْهُرِ مَصْنَفَاتِهِ: *المجاز في غريب القرآن، والمثالب، ونقائض جرير والفرزدق والأخطل*. قَبِلَ إِنَّهُ تَوَفِّيَ عَامَ ٢٠٩ هـ (السيوطي ١٩٦٤: ٢٩٤/١-٢٩٥).

١٥ نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني، أحد القراء السبعة المشهورين. كان أسود شديد السواد، وكان يتصف بحسن الخلق، وكان فيه دعابة. أصله من أصبهان. أقرأ الناس أكثر من سبعين في المدينة النبوية وتوفي بها - رحمه الله - عام ١٦٩ هـ (الأعلام ٨: ٥).

الأول: لتضمنه معنى المصدر؛ لأن الفعل يدل على مصدر مبهم، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، وكذلك ما دلّ عليه وإنما كان كذلك لأن المصدر المبهم اسم جنس، واسم الجنس يدل على المفرد والمثنى والجمع، فلا فائدة من تثنيته إلا بشرط اختلاف أنواعه نحو: "وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا" (سورة الأحزاب: ١٠) بمعنى ظنوناً مختلفة.

الثاني: لا يجوز أن يثنى الفعل أو يجمع لدلالته على معنى وزمان ولا ينفصل أحدهما عن الآخر وصار في المعنى كأنه اثنان ولا يصح دخول تثنية على تثنية.

الثالث: لو صح تثنية الفعل أو جمعه لجاز أن يثنى الفعل أو يجمع إذا أسند إلى فاعل واحد، وتكرار الفعل منه فلا يجوز أن يقال: قاما زيد، وقاموا زيد إذا تكرر الفعل منه (ابن الوراق ٢٠١٠: ٢٣٢).

وذهب بعض البصريين وقد حكوه عن طيء، وبعضهم أخذوه عن أزد؛ إذ يرون تثنية الفعل وجمعه، ويجوز عندهم نحو: ضربني نسوتك، وضرباني أخواك (ابن هشام ٢٠١٥: ١٢٨)، ومن أدلتهم على ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" (صحيح البخاري ٢٠٠٢: ١٤٣)، وهذه لغة "أكلوني البراغيث" وقد سماها ابن مالك لغة "يتعاقبون فيكم" (أبو حيان الأندلسي ٢٠٠٥: ٢٠٩/٦)، حيث جاءت الواو في الفعل للدلالة على الجمع. ومن الأدلة أيضاً قول عمرو بن ملقظ:^{١٦}

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْفَقَا أَوْلَى فَاوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهُ

الشاهد قوله: "ألفيتا عيناك"، فعل ماضٍ مبني للمجهول والألف للتثنية (ابن يعيش ٢٠١٣: ٣/١٦٠).

ويرى سيبويه^{١٧} أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك تشبيهاً بتاء التأنيث في نحو قالت فلانة، فكأنهم بذلك أرادوا أن يجعلوا للمثنى والجمع علامة، كما للمؤنث وهذا قليل (سيبويه ١٩٨٨: ٤/٢).

وحروف التثنية والجمع تأتي على حالتين:

أولاً: تكون أسماء بشرط أن يتقدمها اسم ظاهر نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا. فالألف في قاما، والواو في قاموا اسمان، وهما ضميران.

١٦ عمرو بن ثعلبة بن عتاب بن ملقظ، شاعر جاهلي كان معاصراً لعمرو بن هند ملك الحيرة (الزركلي ٢٠٠٢: ٥/٧٥).

١٧ هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. يعد إمام البصريين في النحو. أصله من فارس، ونشأ بالبصرة، وأخذ النحو عن الخليل ويونس والأخفش وعيسى بن عمر الثقفي. توفي - رحمه الله - بالبصرة وقيل بالبيضاء وقيل بشيراز وقيل غير ذلك سنة ١٨٠ هـ وقيل سنة ١٨٨ هـ وقيل غير ذلك (السيوطي ١٩٦٤: ٢/٢٢٩-٢٣٠).

ثانياً: تكون حروفاً للإشارة إلى الفعل لاثنين في حالة التثنية، أو الإشارة إلى أن الفعل لجماعة والفاعل ضمير مستتر موجود في الفعل (ابن يعيش ٢٠١٣: ٦/١٥-١٦).

وذهب أبو عثمان المازني^{١٨} والأخفش وغيرهما إلى أن الألف في قاما والواو في قاموا حرفان يدلان على الفاعلين المضميرين والفاعل في التثنية، فإذا قلت: زيد قام، ففي قام فاعل، وهو ضمير وليست علامة بارزة، أما في التثنية والجمع فالضمير في النية إلا أنه له علامة بارزة، وهي الألف في التثنية أو الواو في الجمع (ابن يعيش ٢٠١٣: ٦/١٦٠).

وذهب ابن هشام إلى أن الصحيح هو أنها أحرف للدلالة على التثنية والجمع، كما تقول: في قامت فإنها تأتي للتأنيث، إلا أنها ضمائر وما يأتي بعدها يكون مبتدأ على التقديم والتأخير، أو أنها بدل من الضمير (ابن هشام ٢٠١٥: ١٢٨).

رأي الباحث:

يبدو للباحث أن ما ذهب إليه المازني والأخفش هو الأقرب للصواب، لأن تأويل هذه الأحرف على أنها بدل فيه تكلف يمكن الاستغناء عنه.

المسألة الثامنة: وجوب توسط المفعول

أورد المصنف مسألة وجوب توسط المفعول بين الفعل والفاعل في باب الفاعل، ويرى أنه يجب توسط المفعول في مسألتين.

أولاً: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو قول الله تعالى: "وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ" (سورة البقرة: ١٢٤) ونحو قوله تعالى: "يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعذِرَتُهُمْ" (سورة غافر: ٥٢)، وهذا لا خلاف فيه (ابن هشام ٢٠١٥: ١٣٢).

ثانياً: إذا اتصل الضمير بالفاعل وكان المفعول متأخراً لفظاً ورتبة، نحو: زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرَ، ففيه خلاف: أ. البصريون إلا الأخفش يمنعون ذلك سواءً أكان شعراً أم نثراً.

ب. أجاز الأخفش والكوفيون ذلك شعراً ونثراً، واستدلوا على ذلك بالسماح وأنشدوا أبياتاً منها:

١٨ أبو عثمان بكرة بن محمد بن بقية، وقيل ابن عدي بن حبيب المازني النحوي. من أشهر كتبه: التصريف والديباج. توفي - رحمه الله - عام ٢٤٧ هـ (الفيروزآبادي ٢٠٠١: ٩٣-٩٤).

قول حسان بن ثابت: ١٩

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

الشاهد قوله: أبقى مجده الدهر مطعماً. الفاعل مجده، والمفعول مطعماً، والفاعل يشتمل على ضمير يعود على المفعول به المتأخر لفظاً ورتبة، وهذا شاذ (الأشموني ٢٠١٠: ٤٠٨/١).
وقول الشاعر:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرِّ الْمَجْدِ ٢٠

الشاهد قوله: "كسا حلمه ذا الحلم" وقوله: "ورقى نداءه ذا الندى" تأخر المفعول عن الفاعل مع أن في الفاعل ضمير يعود على المفعول المتأخر لفظاً ورتبة (الأشموني ٢٠١٠: ٤٠٩/١).
وقول النابغة الذبياني: ٢١

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

الشاهد قوله: جزی ربه عني عدي، الفاعل: ربه، والمفعول: عدي، وفي الفاعل ضمير يعود على المفعول المتأخر لفظاً ورتبة. وهذا شاذ عن الجمهور (الأشموني ٢٠١٠: ٤١٠/١).
وذهب ابن هشام إلى القول بأن الصحيح هو جواز ذلك في الشعر فقط للضرورة (ابن هشام ٢٠١٥: ١٣٢)، اعتماداً على ما شاع عند العرب من أنه يجوز تقديم المفعول به على الفاعل بشرط أن يتصل بالفاعل ضمير، وأنه لم يذكر المفعول به متأخراً في اللفظ والرتبة إلا في الشعر فقط ضرورة (الأشموني ٢٠١٠: ٤٠٧/١).

رأي الباحث:

الأرجح عند الباحث ما ذهب إليه ابن هشام، لأنه لم يسمع إلا في الشعر فقط؛ بناءً على عدم وروده في النثر إلا في نحو: زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ، وقد حكم على هذا المثال بالشذوذ وعدم الاعتماد عليه في القياس.

١٩ أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، شاعر النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو من الشعراء المخضرمين. أدرك الجاهلية والإسلام حيث عاش نصف عمره في الجاهلية والنصف الآخر في الإسلام. كان من سكان المدينة وتوفي بها. لم يشهد مع النبي -صلى الله عليه وسلم- معركة لعله أصابته (مراد ٢٠٠٦: ٣٣٨/١).

٢٠ البيت لا يُعرف قائله (الأشموني ٢٠١٠: ٤٠٩/١).

٢١ أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، شاعر جاهلي من أهل الحجاز كانت تضرب له خيمة في سوق عكاظ فيعرض عليه الشعراء أشعارهم. شعره كثير وكان أحسن الشعراء ديباجة. عاش عمراً طويلاً (مراد ٢٠٠٦: ٢٦٨/١).

المسألة التاسعة: استواء الرفع والنصب في الاسم المتقدم

تحدث ابن هشام في باب الاشتغال عن استواء الرفع والنصب في الاسم المتقدم، وذكر شروطاً ثلاثة:
الأول: أن يُبنى الفعل على اسم غير "ما" التعجبية.

الثاني: أن تتضمن الجملة الثانية ضميراً يعود على الجملة الأولى.

الثالث: أن تكون معطوفة بالفاء لأجل الحصول على المشاركة، نحو: زيد قام فعمروُ أكرمه لأجله،
ويصح أن تقول: فعمراً أكرمته (ابن هشام ٢٠١٥: ١٤٦).

ثم تطرق ابن هشام إلى أنه إن لم يكن في الجملة الثانية ضمير يعود على الجملة الأولى، ولم تعطف الثانية بالفاء ففيها مذهبان (ابن هشام ٢٠١٥: ١٤٦):

الأول: ذهب الأخفش إلى منع النصب حيث يوجب الرفع، وحجته في ذلك أن المعطوف على الخبر خبر،
ولا بد من وجود رابط، والرابط هنا مفقود (الأزهري ٢٠١١: ١/٤٥٥).

الثاني: ذهب الجمهور إلى جواز الوجهين: الرفع والنصب، نحو: عمروُ لقيته وزيدُ أكرمته، على الرفع،
وإن حمل على الوجه الآخر على النصب فتقول: عمراً لقيته وزيداً كلمته، ودليلهم على ذلك قول الله
تعالى: "وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ" (سورة الرحمن: ٧)؛ فهي معطوفة على قوله تعالى: "وَالنَّجْمُ
وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ" (سورة الرحمن: ٦) بدون ضمير يعود على الجملة الأولى (الأزهري ٢٠١١:
١/٤٥٥-٤٥٦).

ويرى الكوفيون أن الواو مثل الفاء في الحصول على الربط (الأزهري ٢٠١١: ١/٤٥٦).

وذهب ابن هشام إلى ما قد ذهب إليه الأخفش، واختار الرأي القائل بمنع النصب ووجوب الرفع إذا لم
يكن في الجملة الثانية ضمير يعود على الجملة الأولى ولم يعطف بالفاء (ابن هشام ٢٠١٥: ١٤٦)، وذلك بسبب أن
جواز النصب فيه تكلف على الشيء المضمّر (ابن عقيل ١٩٨٠: ٢/١٤٠).

رأي الباحث:

والباحث في هذه المسألة يخالف ابن هشام ويرى أنه يجوز الوجهان الرفع والنصب اعتماداً على أدلة
المجيزين لذلك.

المسألة العاشرة: المستثنى بـ "سوى"

عدّد ابن هشام في باب المستثنى أدوات الاستثناء، وذكر أن من هذه الأدوات الاستثناء بسوى (ابن هشام
٢٠١٥: ١٧٩)، والاختلاف يكمن في تصنيف "سوى"، فهل تُعدُّ اسماً أم ظرفاً؟:

ذهب البصريون إلى أن "سوى" لا تأتي إلا للظرفية، فهي ظرف مكان، ودليلهم على ذلك وصل الموصول بها، نحو: جاء الذي سواك، فسوى هنا ليست بمعنى غير، إذ إن غير هنا لا تدخل إلا مع الضمير فتقول جاء الذي هو غيرك، فلما جاءت سوى من دون ضمير جعلها ظرفاً. ويرون أن "سوى" لا تخرج عن الظرفية إلا في الضرورة الشعرية (الأزهري ٢٠١١: ١/٥٥٩-٥٦٠).

وذهب الكوفيون إلى أن المستثنى بسوى كالمستثنى بغير، فقد تكون اسماً وقد تكون ظرفاً، وحجتهم في ذلك أن المستثنى بسوى يكون اسماً بسبب دخول حرف الجر على المستثنى، ومن أدلتهم على ذلك قول الأعشى:^{٢٢}

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

الشاهد قوله "لسوائكَا" حيث جاءت "سوى" مجرورة بحرف الجر "اللام"، وهذا دليل اسمية المستثنى بسوى وأنها لا تلزم الظرفية. وقول أبو داؤد جويرية بن الحجاج:^{٢٣}

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

الشاهد قوله "بسواء الحق" بمعنى غير الحق، فقد جاءت كلمة سواء مجرورة بحرف الجر الياء، إذ إن سوى خرجت هنا عن الظرفية (الأنباري ٢٩٥-٢٩٦).

وذهب الزجاجي^{٢٤} إلى أنها تخفض على كل حال، نحو: قام القوم سوى زيد (الزجاجي ١٩٨٤: ٢٣٢)،

فتعامل معاملة غير في المعنى والإعراب (ابن هشام ٢٠١٥: ١٧٩). وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه الزجاجي في أن "سوى" تساوي "غير" مطلقاً، وتعامل معاملة "غير" في المعنى والإعراب نحو: ما رواه الفراء حكاية عن العرب: أتاني سواك (ابن مالك الأندلسي ٢٠٠٩: ٢/٢٣٢-٢٣٣). وقد خُرج هذا القول على أنه شاذ وغريب حيث تفرد الفراء بهذه الرواية (الأنباري ٢٩٨/١).

٢٢ الأعشى هو ميمون بن قيس بن جندل بن قيس بن ثعلبة الوائلي المعروف بأعشى قيس. ويقال له الأعشى الكبير. لقب بالأعشى لضعف بصره. وعمي في آخر عمره. وهو من شعراء العصر الجاهلي وأحد أصحاب المعلقات السبع، وكان يتغنى بشعره فسمي "صناعة العرب". عاش طويلاً وأدرك الإسلام ولم يسلم. ولد ومات ودفن في قرية منفوحة باليمامة قرب مدينة الرياض (مراد ٢٠٠٦: ١/١٧٥-١٧٦).

٢٣ أبو داؤد جارية بن الحجاج بن حذاق الإيادي، وقيل حنظلة بن الشرقي، شاعر جاهلي. قال عنه الأصمعي: إن العرب كانت لا تروي عن أبي داؤد؛ لأن ألفاظه ليست بنجدية (مراد ٢٠٠٦: ١/٢٩٥-٢٩٦).

٢٤ - الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم نسبة إلى شيخه إبراهيم الزجاج، حيث لزمه حتى برع في النحو. من أشهر مؤلفاته: *الجميل في النحو، والإيضاح، والكافي*. توفي -رحمه الله- بطبرية عام ٣٣٩ هـ وقيل ٣٤٠ هـ (السيوطي ١٩٦٤: ٧٧/٢).

وذهب العكبري^{٢٥} إلى أن "سوى" تستعمل ظرفاً في الأصل ولا تستعمل بمعنى وإعراب "غير" إلا قليلاً وهو ليس أصلاً لها (العكبري ١٩٨٦: ٤٢٢).

وقد ذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه العكبري من أن سوى لا تستعمل كغير إلا قليلاً (ابن هشام ٢٠١٥: ١٧٩)؛ لأن أصلها ظرف وتخرج عن ذلك إلى معنى غير قليلاً، كما أن أصل "غير" صفة واستعملت استثناءً، وكذلك "إلا" فأصلها الاستثناء وقد استعملت وصفاً (العكبري ١٩٨٦: ٤٢٢).

رأي الباحث:

الذي يراه الباحث أن سوى لا تخرج عن الظرفية إلا في الضرورة الشعرية، فلم تسمع اسماً إلا شعراً، ولم تسمع في النثر إلا في رواية الفراء، وقد ردت لأحادية الرواية بناءً على ما ذهب إليه البصريون.

المسألة الحادية عشرة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه

أورد ابن هشام في باب الإضافة فصلاً سماه "الفصل بين المضاف والمضاف إليه" وقد اختلف في الفصل بين المتضايين هل يكون في الشعر فقط أم أنه يكون في الشعر والنثر؟ وما هو الفاصل هل هو ظرف أم حرف جر أم أنه يجوز غير هذين الفاصلين؟ (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٢٦).

ذهب البصريون إلى جواز الفصل بين المتضايين في الشعر فقط، بشرط أن يكون الفاصل ظرفاً أو حرف جر (الأنباري ٢/ ٤٣١-٤٣٥).

وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو حرف الجر للضرورة الشعرية، وحجتهم وأدلتهم على ذلك أن العرب قد استعملت ذلك في أشعارها كثيراً ولم يسمع في السعة، ومنها: قول الأخفش:

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَّتْ غَلَائِلَ عَبْدَ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

الشاهد قوله: "غلائل عبد القيس منها صدورها"، فقد فصل بين المضاف "غلائل" والمضاف إليه "صدورها" والفاصل ليس بظرف أو حرف جر، وإنما كان الفاصل فاعلاً للفعل شفت. وقد خرج هذا البيت بوجه آخر أخرجه عن الاستشهاد، حيث خرجت "صدورها" على أنها مضاف إلى محذوف مماثل

٢٥ أبو البقاء العكبري هو عبد الله بن الحسين البغدادي الضرير النحوي الحنيلي. ولد عام ٥٣٨ هـ ببغداد. من أشهر مؤلفاته: إعراب القرآن، وشرح اللمع، وإيضاح المفصل. توفي - رحمه الله - عام ٦١٦ هـ (السيوطي ١٩٦٤: ٣٨/٢-٣٩).

للمذكور "غلائل" والتقدير: "وقد شفت غلائل عبد القيس منها غلائل صدورها" (الأنباري ٤٢٨/٢-٤٢٩).

وقول الطرمح بن حكيم:^{٢٦}

يَطْفَنَ بِحَوْزِي الْمَرَاعِ لَمْ تُرْعَ بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقَسِيِّ الْكَنَائِنِ

الشاهد قوله: "قرع القسي الكنائن"، فقد فصل بين المضاف "قرع" والمضاف إليه "الكنائن" بمفعول وهو "القسي" (الأنباري ٤٣٠/٢).

وقول عمرو بن كلثوم:^{٢٧}

وَحَلَقِي الْمَادِيَّ وَالْقَوَانِسِ فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الْحَصَادِ الدَّائِسِ

الشاهد قوله: "دوس الحصاد الدائس"، فقد فصل بين المضاف "دوس" والمضاف إليه "الدائس" بفاصل غير ظرف أو جار ومجرور، وإنما كان الفاصل مفعولاً به وهو "الحصاد" (الأنباري ٤٣٠/٢).

وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه في غير الشعر، فقد فصل في الكلام المنثور. فقد حكى الكسائي قول العرب: هذا غلام والله زيد، ونُقِلَ أيضاً عن العرب قولهم: "إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربه"، فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل وهو اليمين "والله". ونحو قراءة ابن عامر^{٢٨} في قوله تعالى: "قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرْدُوهُمْ" (سورة الأنعام: ١٣٧) بنصب أولادهم وجر شركائهم (الأنباري ٤٣١/٢)، فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول "أولادهم" (ابن يعيش ٢٠١٣: ٤١/٣).

وقد رد البصريون قراءة ابن عامر. ويرون أن ابن عامر قد وهم في القراءة، وقد حكموا على هذه القراءة بأنها واهية، ويرون أن ابن عامر قد قرأ بهذه القراءة لما رأى مصاحف أهل الشام مكتوبة بهذا الشكل "شركائهم" (ابن يعيش ٢٠١٣: ٤٣٦/٢).

^{٢٦} الطرمح بن حكيم بن الحكم من طيء، قحطاني، قال عنه الجاحظ أنه كان قحطانياً عصبياً، شاعر إسلامي، ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة، كان هجاءً معاصراً للكُميت وصديقاً له، توفي - رحمه الله - عام ١٢٥ هـ (مراد ٢٠٠٦: ٢٣١/١).

^{٢٧} عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، أبو الأسود من بني تغلب، شاعر جاهلي ولد في شمال الجزيرة العربية في بلاد ربيعة، وتجول فيها وفي الشام والعراق ونجد، ساد قومه تغلب وهو الذي قتل الملك عمرو بن هند، عمّر طويلاً، صاحب المعلقة الشهيرة "ألا هبي بصحنك فأصبحينا" (مراد ٢٠٠٦: ٥٦٦/٢).

^{٢٨} عبدالله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبي الشامي، ولد في البلقاء، أحد القراء السبعة، ولي القضاء في دمشق في عهد الوليد بن عبد الملك، وتوفي - رحمه الله - عام ١١٨ هـ (الزركلي ٢٠٠٢: ٩٥/٤).

وقد توسع ابن هشام - رحمه الله - في هذه المسألة، وذكر أنها تأتي في السعة (النثر والشعر)، كما أنها تأتي في الشعر فقط للضرورة (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٢٦). واشترط عدة شروط للفصل في السعة (النثر والشعر).

أولاً: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلاً لهذا المصدر، والفاصل مفعولاً للمصدر، وقد وردت أمثلة على ذلك في الرأي الذي ذهب إليه الكوفيون.

ثانياً: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعولاً أولاً والفاصل مفعولاً ثانياً أو ظرفاً، نحو قوله تعالى: "فَلَا تُحْسَبَنَّ اللَّهُ مُخْلِفاً وَعَدِيهِ رُسُلُهُ" (سورة إبراهيم: ٤٧)

ثالثاً: أن يكون الفاصل قسماً نحو: "هذا غلام والله زيد" (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٢٦-٢٢٧) والأربعة الباقية إنما هي خاصة بالضرورة الشعرية، وهي:

أولاً: أن يكون الفاصل أجنبياً، ونعني بالأجنبي أن يكون معمولاً غير المضاف والأجنبي إما:

أن يكون فاعلاً (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٢٧)، نحو قول الأعشى:

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

الشاهد قوله: "أيام والداه به إذ نجلاه"، إذ فصل بين المضاف "أيام" والمضاف إليه "إذ نجلاه" بفاصل أجنبي لا علاقة له بالمضاف وهو الفاعل "والداه به" (الأزهري ٢٠١١: ١ / ٧٣٥).

أو مفعولاً، نحو قول جرير:^{٢٩}

تَسْقِي إِمْتِيحاً نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا كَمَا تَصْمَنُ مَاءَ الْمُرْنَةِ الرَّصْفُ^{٣٠}

الشاهد قوله: "ندى المسواك ريقتها"، فقد فصل بين المضاف "ندى" والمضاف إليه "ريقتها" بفاصل أجنبي لا علاقة للمضاف به، وهو المفعول الثاني "المسواك" للفعل "تسقي"، وهذا الفصل أتى للضرورة (الأشموني ٢٠١٠: ٢ / ١٨٤).

أو ظرفاً (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٢٦) نحو قول أبي حية النميري:^{٣١}

كَمَا حَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٢٩ جرير بن عطية بن حذيفة بن بدر الكلبي اليربوعي التميمي. ولد في اليمامة عام ٢٨هـ. عاش عمره كله يساجل شعراء عصره، ولم يثبت أمامه سوى الفرزدق والأخطل، ويعد من أغزل الناس شعراً. توفي في اليمامة عام ١١٠هـ (مراد ٢٠٠٦: ١ / ٣١٥).
٣٠ الأزهري ٢٠١١: ١ / ٧٣٥.

٣١ الهيثم بن الربيع بن زرارة من بني نمير بن عامر أبو حية شاعر مجيد من أهل البصرة. عاش في الدولتين الأموية والعباسية. توفي عام ١٥٨هـ (مراد ٢٠٠٦: ١ / ٤٧).

الشاهد قوله: "بكف يوماً يهودي"، فلقد فصل بين المضاف "بكف" والمضاف إليه "يهودي" بظرف "يوماً" وهو أجنبي لا علاقة للمضاف به وهو (ظرف) (الأشموني ٢٠١٠: ٢/١٨٥).

ثانياً: أن يكون الفصل بفاعل المضاف (الأزهري ٢٠١١: ١/٧٣٦)، نحو قول الشاعر:

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبِّ

الشاهد قوله: "قهر وجد صب"، فقد فصل بين المضاف "قهر" والمضاف إليه "صب" بفاعل المضاف إليه "وجد".

ثالثاً: الفصل بنعت المضاف (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٢٦)، نحو قول معاوية بن أبي سفيان:^{٣٢}

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

الشاهد هنا قوله: "أبي شيخ الأباطح طالب"، فقد فصل بين المضاف "أبي" والمضاف إليه "طالب" بنعت المضاف وهو "شيخ الأباطح" (الأزهري ٢٠١١: ١/٧٣٧).

رابعاً: الفصل بالنداء (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٢٨)، وهو بمعنى المنادي (الأزهري ٢٠١١: ١/٧٣٨)، نحو قول الشاعر غير معروف النسبة:

كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

الشاهد قوله "بردون" والمضاف إليه "زيد" بالمنادي "أبا عصام" الساقط منه حرف النداء "الياء" (الأزهري ٢٠١١: ١/٧٣٨).

رأي الباحث:

يرى الباحث أن ابن هشام قد أجاد في تحرير المسألة وتقسيمها إلى قسم خاص بالضرورة الشعرية، وقسم يأتي في السعة (النثر والشعر على حد سواء).

المسألة الثانية عشرة: الفصل بين فعل التعجب ومعموله

ذكر ابن هشام في باب التعجب مسألة جزئية وهي الفصل بين فعل التعجب ومعموله، حيث أشار إلى أن هناك اختلافاً بين النحويين في الفصل أو المنع وذلك على النحو الآتي (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٤٩):

^{٣٢} معاوية بن أبي سفيان صخر بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أحد دهاة العرب. كان فصيحاً وقوراً وحليماً. ولد بمكة وأسلم يوم فتح مكة، وهو أول من جعل دمشق مقر خلافة المسلمين (الزركلي ٢٠٠٢: ٧/٢٦١-٢٦٢).

أولاً: المنع. ذهب سيبويه إلى المنع، حيث يقول في نحو: ما أحسنَ عبدَ الله، "لا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما، ولا تقول فيه: ما يحسن، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا" (سيبويه ١٩٨٨: ٧٢/١-٧٣). ومال المبرد^{٣٣} كذلك إلى عدم الجواز، فلا يجوز عنده نحو قولك: ما أحسنَ اليومَ وَجَهَ زيدٍ، وما أحسنَ أمسِ ثوبَ زيدٍ، وحجية ذلك أن الفعل إذا لم يتصرف يأخذ حكم الأسماء في لزومه، والدليل على هذا نحو: أقامَ عبدُ اللهَ زيداً، فقد قلبت الواو ألفاً لأنه فعل. وفي الاسم تقول: هذا أقومُ مِنْ هذا. وعند التعجب تقول: ما أقومَ زيداً، فيلاحظ أن الفعل في التعجب لحق الاسم لقلته تصرفه (المبرد ١٩٧٩: ١٧٨/٤). وتبع الأخفش سيبويه والمبرد في ذلك، أي في عدم جواز الفصل (المبرد ١٩٧٩: ١٧٨/٤)، وقد حكى أن الأخفش أجاز الفصل بالظرف والجار والمجرور نحو قولهم: ما أحسنَ في الدارِ زيداً. وبهذا يكون للأخفش رأيان متناقضان: أحدهما المنع والآخر الجواز (أبو حيان الأندلسي ٢٠٠٥: ٢١٢/١٠). وقد مثل المبرد في كتابه المقتضب بقوله: ما أقبِحَ بالرجلِ أن يفعل كذا (المبرد ١٩٧٩: ١٨٧/٤)، مما يجعلنا أن نقول إن للمبرد كذلك رأيين أحدهما المنع والآخر الجواز.

ثانياً: الجواز. ذهب جماعة من النحويين إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور (المبرد ١٩٧٩: ١٧٨/٤)، ولعلمهم ذهبوا إلى ذلك لما يملكونه من أدلة قياسية وسماعية. فمن الأدلة القياسية، ما ذهبوا إليه إلى أن فعل التعجب ليس بأضعف من "إن" و"بئس"، فيجوز في "إن" و"بئس" الفصل بينها وبين اسمها بظرف أو جار ومجرور نحو: إنَّ بك زيداً مأخوذاً، ونحو: إنَّ اليومَ زيداً مسافراً، ونحو قول الله تعالى: "بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا" (سورة الكهف: ٥٠)، والفصل بين فعل التعجب ومعموله أولى منها (أبو حيان الأندلسي ٢٠٠٥: ٢١٢/١٠-٢١٣). ومن الأدلة السماعية ما روي عن العرب قولهم: ما أحسنَ بالرجلِ أن يصدق (أبو حيان الأندلسي ٢٠٠٥: ٢١٢/١٠-٢١٣). وقول الشاعر:^{٣٤}

حلمتَ وما أشقى لِمَنْ غِيظَ حِلْمَهُ
فاصَّ الذي عاداكَ خِلالَ مُوَالِيَا

^{٣٣} أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليمان وهو من ثبالة وهي قبيلة من الأزدي. ولد سنة ٢١٠هـ. قيل إن أول من لقبه بالمبرد - بكسر الراء - المازني وذلك عندما صنف كتابه الألف واللام. سأل المبرد عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: قم فأنت المبرد - بكسر الراء - أي المثبت للحق، فغيره الكوفيون وفتحوا الراء (السيوطي ١٩٦٤: ٢٦٩/١-٢٧١).

^{٣٤} هذا البيت لا يُعرف له قائل. انظر ناظر الجيش ٢٠٠٧: ٢٤/٦.

الشاهد قوله: وما أشفى لمن غيظ حلمه، فصل بين فعل التعجب "أشفى" ومعموله "حلمه" بجار ومجرور وهو "لمن غيظ" (ناظر الجيش ٢٠٠٧: ٢٤/٦).

وقول الصحابي العباس بن مرداس:^{٣٥}

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ نَكُونَ الْمُقَدَّمَا

الشاهد هنا قوله: "وأحب إلينا أن نكون المقدماء"، فصل بين فعل التعجب "أحب" ومعموله "أن نكون" بالجار والمجرور (ناظر الجيش ٢٠٠٧: ٢٣/٦).

وقول أوس بن الحجر:^{٣٦}

أَقِيمُ بَدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَحْرَ إِذَا حَالَتْ بَأَنْ أَتَحَوَّلَا

الشاهد هنا قوله: "وأحر إذا حالت بأن أتحولا"، فقد فصل بين فعل التعجب "أحر" ومعموله أو فاعله "أتحولا" بالظرف "وإذا حالت" (ناظر الجيش ٢٠٠٧: ٢٣/٦).

ويرى ابن هشام أن الصحيح هو جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو المجرور (ابن

هشام ٢٠١٥: ٢٤٩). وقد أوردنا أمثلة على ذلك في الأدلة السماعية التي ذكرها المجيزون للفصل.

رأي الباحث:

لعل ما ذهب إليه ابن هشام هو الأرجح؛ وذلك للأدلة الواضحة التي أوردها المجيزون للفصل، إضافةً

إلى أن بعضاً من الذين رأوا المنع وعدم الجواز أوردوا أمثلةً في مصنفاتهم تخالف ما رأوه.

المسألة الثالثة عشرة: توكيد النكرة

أفرد المؤلف في باب التوكيد فصلاً بعنوان (تقوية التوكيد)، وذكر فيه مسألة توكيد النكرة. وقد قسم ابن

هشام النكرة إلى نكرة مفيدة ونكرة غير مفيدة، وذكر أن هناك اختلافاً بين النحاة في توكيد النكرة سواء أفادت أولم

تفد (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٦٦)، وذلك على النحو التالي:

^{٣٥} أبو الهيثم العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي من مضر، يعد من سادات قومه، وأمه الخنساء. أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم رضي الله عنه قبل الفتح، وكان من المؤلفات قلوبهم، وكان بدوياً قحاً، ولم يسكن مكة ولا المدينة، وكان يسكن في بادية البصرة، وقيل قدم دمشق وابتنى بها داراً. مات رضي الله عنه في خلافة عمر بن الخطاب (الزركلي ٢٠٠٢: ٣/٢٦٧).

^{٣٦} أبو شريح أوس بن حجر بن مالك التميمي، شاعر جاهلي من تميم. يعد من كبار شعرائها، وأبوه حجر زوج أم زهير بن أبي سلمى. عمّر طويلاً، لكنه لم يدرك الإسلام. كان يكثر من شعر الغزل، كما كان مغرمًا بالنساء (مراد ٢٠٠٦: ٩٢/١).

أولاً: المنع. ذهب البصريون إلا الأخفش إلى عدم جواز توكيد النكرة بشيء من ألفاظ التوكيد.
ثانياً: الجواز ذهب بعض من الكوفيين إلى جواز توكيد النكرة مطلقاً.

ثالثاً: ذهب الأخفش وبقية الكوفيين إلى الجواز إذا كانت النكرة مؤقتة، وإلى المنع إذا كانت غير مؤقتة (أبو حيان الأندلسي ١٩٨٧: ٢/٦١٢). والنكرة المؤقتة هي النكرة المحددة نحو: شهر، أسبوع، يوم، ليلة (الشنقيطي ٢٠١٠: ٤٦٩). وقد عبّر بعض النحاة عن المقصود بالنكرة المؤقتة بأنها النكرة التي يحصل منها الفائدة (ناظر الجيش ٢٠٠٧: ٧/١٤٦). ومن أدلة النحاة المجيزين التوكيد بالنكرة إذا أفادت، قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي: ^{٣٧}

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٌ

الشاهد قوله: "حوله كله" حيث أكدت "حول" وهي نكرة بأحد ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة "كله"؛ لأنها نكرة مقيدة (النجار ٢٠٠٢: ٣/١٦٢).

وقول الشاعر: ^{٣٨}

إِنَّا إِذَا خُطِّفْنَا تَقَعَّقَعَا قَدْ صَرَّتِ الْبُكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

الشاهد قوله: "يوماً أجمعاً" حيث أكدت النكرة المحددة يوماً بلفظ التوكيد أجمع.
ويرى ابن هشام أن الصحيح هو ما ذهب إليه الأخفش وبعض من الكوفيين؛ إذ يرى أن الفائدة تحصل إذا كان المؤكد محددًا زمنًا ومقدراً نحو: "اعتكفت أسبوعاً كله" (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٦٦)، وقد ذكر ابن هشام دليلاً وشاهداً مع ذلك تمت الإشارة إليه. ^{٣٩}

رأي الباحث:

لعل ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون، وما رآه ابن هشام صحيحاً هو الأولى بالصواب؛ فمن قال نحو: "اعتكفت أسبوعاً" من دون توكيد فقد يريد جميع الأسبوع وربما يريد أكثره، فإن قال: "اعتكفت أسبوعاً كله" زال هذا اللبس.

^{٣٧} عبد الله بن مسلم بن جندب بن حذيفة بن عمرو بن زهير بن خدش بن خزيمه بن صاهله بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل (السكري، ١: ٩٠٩).

^{٣٨} لم يُعرف له قائل. انظر الأنباري: ٤٥٦.

^{٣٩} استشهد ابن هشام في أوضح المسالك بقوله: يا ليت عدة حول كله رحب (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٦٦).

المسألة الرابعة عشرة: لكن "العاطفة"

عدّد ابن هشام في باب عطف النسق حروف العطف وذكر لهذه الحروف معاني وأحكاماً، ومن بين هذه الحروف "لكن"، حيث ذكر أن هناك خلافاً بين النحويين هل هي عاطفة أم لا (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٧٦)، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: ذهب يونس^{٤٠} إلى أنها ليست حرف عطف، وإنما هي مخففة من الثقيلة سواءً أكان الذي بعدها مفرداً أم جملة (ابن الحاجب ١٩٩٦: ٤/٤٢٠)، فهي بمنزلة "إن"؛ لأن "إن" إذا خففت لا تخرج عما كانت عليه قبل التخفيف (ابن يعيش ٢٠١٣: ٨/١٩٣).

ثانياً: مال الجزولي^{٤١} إلى أنها عاطفة إذا كان بعدها مفرداً، وكانت غير مقترنة بواو، أما إذا كانت الواو موجودة فالعاطفة هي الواو و"لكن" للاستدراك، ويرى الجزولي أن "لكن" تصبح مخففة من الثقيلة وليست حرف عطف إذا كان بعدها جملة (الجزولي: ٧١).

ثالثاً: ذكر الزمخشري^{٤٢} أن "لكن" إذا عطف بها على مفرد كانت للاستدراك، ولا تكون عاطفة إلا إذا عطف بها جملة على جملة تامة؛ إذ إن "لكن" لا بد لها من نفي وإثبات، فإذا كانت الجملة الأولى مثبتة أتت الجملة الثانية منفية، فالعطف بـ "لكن" فيها إخباران: خبر يأتي قبل "لكن" وخبر يأتي بعدها، فالأول إما مثبت وإما منفي، والجملة الثانية إما منفية وإما مثبتة (ابن يعيش ٢٠١٣: ٨/١٩٤).

رابعاً: ذهب الجمهور ومعهم ابن هشام إلى أنها عاطفة بشروط ثلاثة، وهي: أن يكون المعطوف مفرداً، وأن تسبق "لكن" بنفي أو نهي، وأن تكون مجردة من الواو (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٧٦).

٤٠ يونس بن حبيب الضبي بالولاء البصري، وهو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء. كان بارعاً في النحو. ولد سنة ٩٠ هـ، ومات سنة ١٨٢ هـ (السيوطي ١٩٦٤: ٢/٣٦٥).

٤١ عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي النحوي من أهل مراكش. من مؤلفاته: *القانون في النحو*. توفي سنة ٦٠٧ هـ (الفيروزآبادي ٢٠٠١: ٢٦٦-٢٦٧).

٤٢ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري ولد في رجب عام ٤٩٧ هـ، كان واسع العلم، غاية في الذكاء، كثير الفضل، متفنناً في كل علم، حنفي المذهب، ومن أبرز مؤلفاته: *الكشاف في التفسير*، *والفائق في غريب الحديث*، *والفضل*، مات يوم عرفة سنة ٥٣٨ هـ (السيوطي ١٩٦٤: ٢/٢٧٩-٢٨٠).

رأي الباحث:

ولعل ماذهب إليه الجمهور وابن هشام هو الأرجح عند الباحث؛ لأنها لو كانت معطوفة على جملة لأصبحت حرف ابتداء، نحو: لا تخف من الحليم، لكن احذر منه إذا غضب. ولو لم تسبق بنفي أو نهي لأصبح في المعنى خلل نحو: قام محمد لكن زيد، على أن "زيد" معطوف على محمد. وإن جاءت "لكن" بعد واو لأصبح الواو حرف عطف و"لكن" تأتي للاستدراك (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٧٧).

المسألة الخامسة عشرة: بدل الغلط والنسيان

قسم ابن هشام البديل إلى أربعة أقسام، ومن هذه الأقسام البديل المباين وأدرج تحته ثلاثة أقسام، منها: بدل الغلط وبدل النسيان (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٨٣-٢٨٤). وبدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله عز وجل، ولا يكون في شعر ولا يكون في الكلام المستقيم. وقد ردّ على عدم وجوده في الشعر بوجوده في قول ذي الرمة:^{٤٣}

لَمِيَاءٍ فِي شَفْتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللثاثِ وفي أنيابِهَا شَنْبٌ

الشاهد قوله: "حُوَّةٌ لَعَسٌ" وحُوَّةٌ بمعنى السواد، ولَعَسٌ بمعنى الحمرة التي تميل إلى السواد، حيث جاءت لَعَسٌ بدل غلط من حُوَّةٌ (السيوطي ٢٠٠٦: ٣/١٤٩).

وقد نقل عن بعض النحويين أن بدل الغلط وبدل النسيان من أقسام البديل الجائزة قياساً، ولكن لم يرد فيها سماعاً (ناظر الجيش ٢٠٠٧: ٧/٣٤١). وقد جوز بعض النحاة القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ومنعه في الشعر، وذلك أن الشعر لا يكون إلا بعد تروُّ فلا يقدر فيه الغلط، وهذا خلاف للمشهور في أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره (السيوطي ٢٠٠٦: ٣/١٥٠). وقد ذهب كثير من النحويين منهم ابن مالك (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٨٣-٢٨٤) إلى أن بدل الغلط والنسيان هما نوع واحد يطلق عليه بدل الغلط، حيث يرون أن بدل الغلط هو نفسه بدل النسيان (ابن القيم الجوزية ٢٠٠٤: ٢/١٧٨).

إلا أن ابن هشام يرى أن هناك فرقاً بين بدل الغلط وبدل النسيان، فبدل الغلط هو الذي يكون من دون قصد، أو هو البديل عن اللفظ الذي سبق إليه اللسان عن طريق الغلط. أما بدل النسيان فهو الذي يكون بقصد، وهو البديل الذي يتبين بعد ذكره فساد قصده، فالغلط ما يكون متعلقاً باللسان، والنسيان ما يكون متعلقاً بالقلب (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٨٣).

٤٣ غيلان بن عقبة بن نيس بن مسعود العدوي، من مضر. قال عنه أبو العلاء: إن الشعر اختتم به. توفي في أصبهان وقيل بالبادية (مراد ٢٠٠٦: ١/٣٨٦).

رأي الباحث:

لعل ابن هشام قد أحسن في التفريق بين النوعين، وجعل كلاً منهما قسماً مستقلاً من أقسام البدل المباين بناءً على التعريفات اللغوية.

المسألة السادسة عشرة: أسماء لازمت النداء مثل: فل وفلة

أفرد ابن هشام باباً في ذكر أسماء لا زمت النداء ومنها فل وفلة، حيث يرى أن هناك اختلافاً في معنى وأصل فل وفلة على النحو التالي:

أولاً: ذهب سيبويه إلى أن هذين الاسمين إنما هما مختصان بالنداء، ويرى سبب بنائهما على حرفين أن النداء موضع تخفيف، وفل وفلة هما كناية عن نكرتين رجل وامرأة (سيبويه ١٩٨٨: ٢/٢٤٨)، وذكر ابن عصفور والشلوبين^{٤٤} وابن مالك أن فل وفلة يأتيان بمعنى زيد وهند وغيرهما من أعلام الأشخاص (الأزهري ٢٠١١: ٢/٢٣٩). وذهب كذلك سيبويه إلى أن "فل وفلة" المختصة بالنداء معناها غير "فلان" (ناظر الجيش ٢٠٠٧: ٧/٤٦٠-٤٦١)، حيث ذهب إلى أن "فل" مادته "ف ل ي" وتصغيره "فلي".

ثانياً: رأى الكوفيون أن أصل "فل" "فلان"؛ لأنها رخت وذلك بحذف الألف والنون ومادته "ف ل ن"، وتصغيره "فلين". إلا أن هذا التأويل أو هذا الرأي قد رد بقولهم: إنه لو كان الأصل "فلاناً" لقليل في الترقيم "فلا" ولما كان تأنيثه "فلة"، ولا اختصت كذلك بالنداء، وأما قول الشاعر أبو النجم العجلي:^{٤٥}

تَضَلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجْلِ فِي لَجَّةٍ أَمْسِكُ فِلَانًا عَنْ فُلِّ

الشاهد قوله: "فلاناً عن فل".

ثالثاً: ذهب ابن مالك إلى أن "فل" التي تستخدم للنداء خرجت عن هذا الاستخدام واستعملت في غير النداء ضرورة شعرية؛ حيث جاءت مجرورة بعن ولا يكون كذلك عند ابن مالك إلا للضرورة (ابن مالك الأندلسي ٢٠٠٩: ٣/٢٧٧).

٤٤ عمرو بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي المعروف الشلوبين. ولد سنة ٥٦٢ هـ، وتوفي عام ٦٤٥ هـ. من أشهر مؤلفاته في النحو: التوطئة (السيوطي: ١٩٦٤: ٢/٢٢٥).

٤٥ الفضل بن قدامة العجلي، من بني بكر بن وائل، ومن شعراء العصر الأموي. قيل إنه توفي عام ١٣٠ هـ (مراد ٢٠٠٦: ١/٣٥).

ويرى ابن هشام أن ما ذهب إليه ابن مالك في تأويله للبيت السابق غير صحيح، حيث يرى ابن هشام

الصواب هو أن أصل "فل" "فلان" وإنما حذف الألف والنون للضرورة الشعرية، ومثل هذا قول لبيد:^{٤٦}

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِحِ فَأَبَانَ
فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالسُّوبَانَ

الشاهد هنا قوله: "درس المنا"، فأصلها "درس المنازل" حذفت الزاي واللام للضرورة الشعرية (ابن هشام ٢٠١٥: ٢٩٥).

رأي الباحث:

لعل ما ذهب إليه ابن هشام هو الأرجح عند الباحث بناءً على ما طرحه ابن هشام من شاهد مماثل للضرورة الشعرية.

المسألة السابعة عشرة: هاء السكت

ذكر ابن هشام في باب الوقف بعضاً من خصائص الوقف، ومنها: اجتلاب هاء السكت (ابن هشام ٢٠١٥: ٤٠٠)، ولها ثلاثة مواضع: أحدها الفعل المعتل إذا حذف آخره، وسواءً أكان الحذف للجزم نحو: لم يغزُه، لم يخشَه، لم يرمه. وليس منه قول الله تعالى: "لَمْ يَتَسَنَّه" (سورة البقرة: ٢٥٩)؛ إذ إن الهاء هنا لام الكلمة من قولهم: "تسنه الشيء" إذا تغير بسبب مرور الزمن. ثانيها إذا كان الحذف للبناء نحو قولهم: أغزُه، إرمه، إخشَه، ونحو قول الله تعالى: "فَبِهَدَاهُمْ أَقْتَدَهُ" (سورة الأنعام: ٩٠) و"اقتده" فعل أمر للمضارع "يقتدي"، والهاء هنا للسكت أو للوقف وهي ساكنة.

وهاء السكت جائزة لا واجبة؛ إذ يجوز أن تقول: اغزه، ارمه. ويجوز: اغزُ، ارم، اخش. ويجوز: لم يغزُه، ولم يرمه. وكذلك يجوز: لم يغزُ، ولم يرم ولم يخش بغير الهاء (ابن القيم الجوزية ٢٠٠٤: ٢/٦٣٣). والأفضل والأجود الإتيان بالهاء والوقوف عليها؛ لأن هذه الأفعال حذف آخرها أو لامها وبقيت الحركات على الحرف قبل الأخير للدلالة عليها، فتأتي بالهاء حتى لا تذهب الحركات بسبب الوقف، فيذهب الدليل والمدلول عليه (الأزهري ٢٠١١: ٢/٦٣٣).

٤٦ لبيد بن ربيعة العامري الصحابي الجليل من المؤلفات قلوبهم من أهل عالية نجد، ترك الشعر بعد إسلامه فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً وسكن الكوفة وعاش عمراً طويلاً، قيل أنه توفي عام ٤١ هـ، (مراد ٢٠٠٦: ١/٦٠٧).

وتجِب هاء السكت أو هاء الوقف في مسألة واحدة فقط، وهي أن يكون الحذف قد دخل على الفعل وبقي حرف واحد، نحو: الأمر من كلمة "وعى يعي"؛ إذ تقول: عِه. وذهب ابن مالك إلى أنه تجِب هاء الوقف كذلك في الفعل إذا دخل عليه الحذف وبقي حرفان نحو "لم يعِه" (الأزهري ٢٠١١: ٢/٦٣٣).

ويرى ابن هشام أن ما ذهب إليه ابن مالك في وجوب هاء الوقف في الفعل إذا دخل عليه الحذف وبقي حرفان مردود بإجماع المسلمين؛ إذ يأتي الوقف من دون الهاء (ابن هشام ٢٠١٥: ٤٠٠) في نحو قوله تعالى: "وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا" (سورة مريم: ٢٠).

رأي الباحث:

ما ذهب إليه ابن هشام من مخالفته للناظم هو الأرجح عند الباحث لورود ذلك في القرآن الكريم.

المسألة الثامنة عشرة: إمالة الرء

الإمالة هي أن تنحو بالألف نحو الكسرة ليتجانس الصوت (ابن يعيش ٢٠١٣: ٩/٩٦)، فإذا كان بعدها ألف ذهبت بها إلى جهة الياء نحو الفتى وإلا فإن الممال الفتحة (ابن هشام ٢٠١٥: ٤٠٢). وقد أفرد ابن هشام في باب الإمالة فصلاً تحدث فيه عن إمالة الفتحة، حيث ذكر أن الفتحة تمال قبل حرف من ثلاثة هي: الألف والرء وهاء التانيث، نحو: رحمة ونعمة (ابن هشام ٢٠١٥: ٤٠٦). ويشترط في إمالة الرء شرطان: أولهما: أن تكون مكسورة وما قبلها فتحة في غير ياء، أو حرف ساكن غير ياء نحو: من عمرو. وثانيهما: ألا يكون بعد حرف الرء حرف من حروف الاستعلاء نحو الشرق والشرط (السيوطي ٢٠٠٦: ٣/٣٨٢-٣٨٣). وهناك شرط ثالث ذكره ابن هشام عن ابن مالك، وهو أن تكون الرء متطرفة (الأزهري ٢٠١١: ٢/٦٥١).

ويرى ابن هشام أن شرط ابن مالك في تطرف الرء مردود وذلك بنص سيبويه، حيث أمال فتحة الفاء من قولهم: "رَأَيْتُ حَبَطَ رِيَّاحٍ" بكسر الرء (ابن هشام ٢٠١٥: ٤٠٦). وذكر غير سيبويه إمالة فتحة الغين نحو: الغرد. فالرء هنا ليست متطرفة (الأزهري ٢٠١١: ٢/٦٥١).

رأي الباحث:

ويبدو للباحث أن ابن مالك خص الطرف لكثرة ذلك فيه (الأزهري ٢٠١١: ٢/٦٥١). وهو الأرجح.

المسألة التاسعة عشرة: فيما تعرف به الأصول والزوائد

أفرد ابن هشام في باب التصريف فصلاً سمّاه "فيما تعرف به الأصول والزوائد"، وذكر أن ابن مالك ذهب إلى أن الحرف الأصلي هو الحرف الذي يلزم في جميع التصاريف، والزائد هو ذلك الحرف الذي لا يلزم في

جميع التصارييف نحو: ضارب، ومكرم، واحتذى، فالألف والميم والتاء تعد أحرفاً زائدة، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في ألفيته بقوله:

وَأَحْرَفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلُ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ تَا أَحْتَدِي^{٤٧}

ولكن ابن هشام خالف ابن مالك وأشار إلى أن في هذا الحد أو التعريف نظراً، وذلك من وجهين:
الأول: وجود أحرف زائدة في بعض الكلمات ولكنها لا تسقط أبداً في جميع التصارييف نحو: كوكب وقرنفل؛ فالواو والنون في كوكب وقرنفل زائدتان إلا أنها لا تسقطان في جميع التصارييف.
الثاني: وجود أحرف أصلية في بعض الكلمات إلا أنها تسقط في بعض التصارييف، نحو: الواو في وعد، والألف في قال وغزا. وتسقط الواو في نحو: يعد. وتسقط الواو منعاً لالتقاء الساكنين في نحو: قُلْ ولم يَغْزُ (ابن هشام ٢٠١٥: ٤١٠).

رأي الباحث:

والأرجح عند الباحث هو ما يراه ويذهب إليه ابن هشام في أن هناك أحرفاً زائدة في بعض الكلمات إلا أنها لا تسقط أبداً في جميع التصارييف، والعكس صحيح، إذ إن هناك بعض الكلمات تحتوي على أحرف أصلية وتسقط في بعض التصارييف.

الخاتمة

يعد كتاب *أوضح المسالك* من أهم الكتب التي شرحت ألفية ابن مالك، واتبع ابن هشام في تبويب كتابه طريقة الناظم ابن مالك في تبويب ألفيته. ومن أهم ما يميز الكتاب الإيجاز مع عدم الإخلال بالمعنى؛ إذ إن الملاحظ الإتيان بالمادة العلمية مع الاقتصار على موطن الشاهد القرآني أو الشعري فقط. وذهب ابن هشام في مجمل اختياراته إلى ما ذهب إليه البصريون، ولم يخالفهم إلا نادراً في بعض المسائل مثل:
أولاً: حذف خبر "لا"، حيث ذهب الجمهور إلى وجوب حذف خبر "لا" إذا ظهر المراد، بينما يذهب ابن هشام إلى جواز ذكر خبر "لا" سواء أظهر المراد أم خفي.
ثانياً: وجوب توسط المفعول في حال تأخره، وكان في الفاعل ضمير يعود على المفعول، حيث ذهب البصريون إلى منع ذلك وعدم جوازه في الشعر والنثر، إلا أن ابن هشام ذهب إلى جواز ذلك في الشعر للضرورة.

٤٧ ابن مالك ٢٠٠٠: ٥٨٧.

ثالثاً: استواء الرفع والنصب في الاسم المتقدم؛ فقد ذهب البصريون إلى جواز الرفع والنصب في الاسم المتقدم إذا لم يكن في الجملة الثانية ضمير يعود على الجملة الأولى، ولم تعطف الجملة الثانية بالفاء، بينما خالف ابن هشام البصريين وذهب إلى منع النصب ووجوب الرفع فقط.

رابعاً: توكيد النكرة؛ فقد ذهب البصريون إلى عدم جواز توكيد النكرة، وخالفهم ابن هشام في ذلك، حيث يميز توكيد النكرة إذا كانت النكرة مؤقتة.

يلاحظ أن ابن هشام وبالرغم من أنه شارح لألفية ابن مالك إلا أنه يخالف وينقد الناظم في بعض المسائل

التي طرحها، فمن ذلك:

أولاً: بدل الغلط وبدل النسيان، حيث يرى ابن مالك أنه لا فرق بين النوعين وأنها نوع واحد، إلا أن ابن هشام ردّ ما قاله ابن مالك وفرّق بين النوعين، فبدل الغلط هو ما يكون بدون قصد، بينما بدل النسيان يكون بقصد.

ثانياً: هاء السكت أو الوقف؛ فقد ذهب ابن مالك إلى وجوب هاء السكت أو الوقف في الفعل إذا دخل عليه الحذف وبقي حرفان، على حين ردّ ابن هشام ما ذهب إليه ابن مالك وانتقده، ويرى أنه مخالف لإجماع المسلمين في عدم ذكر الهاء في الفعل الذي دخل عليه الحذف وتبقى منه حرفان.

ثالثاً: إمالة الراء. فقد اشترط ابن مالك في إمالة الراء أن يكون متطرفاً، وقد رد ابن هشام هذا الشرط بنص سيبويه "رأيت خبط رياح" بكسر الراء.

رابعاً: الأصول والزوائد؛ فقد ذكر ابن مالك تعريفاً للحرف الأصلي والحرف الزائد، فالحرف الأصلي هو الذي يلزم في جميع التصاريف، والزائد عكس ذلك، بمعنى أنه لا يلزم في جميع التصاريف. وقد انتقد ابن هشام هذا التعريف، وهو يرى أن فيه نظراً، لوجود أحرف زائدة ولكنها لا تسقط في جميع التصاريف، نحو: كوكب وقرنفل، ولوجود أحرف أصلية في بعض الكلمات إلا أنها تسقط في بعض التصاريف، نحو: وعد وقال وغزا.

المراجع

- الأزهري، خالد بن عبد الله. ٢٠١١. التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. تحقيق محمد باسل عيون السدد. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ٣.
- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى. ٢٠١٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن محمد، إشراف إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ٢.
- الأنباري، كمال الدين أبي بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. بلا تاريخ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دمشق: دار الفكر.
- الأنصاري، ابن هشام. ٢٠١٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق محمد فوزي بارتجي. الرياض: دار المغني. ط ٢.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. ٢٠٠٢. صحيح البخاري. دمشق: دار ابن كثير. ط ١.
- البغدادى، عبد القادر بن عمر. ١٩٩٨. خزانة الأدب ولب لسان العرب. تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مطبعة المدني. ط ٤.
- الجزولي، عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت. بلا تاريخ. المقدمة الجزولية في النحو. تحقيق: شعبان عبد الوهاب. السعودية: مطبعة أم القرى.
- ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي. ١٩٩٦. شرح الرضي على الكافية. تحقيق يوسف حسن عمر. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس. ط ٢.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. ١٩٨٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب. الجزء الأول. تحقيق مصطفى أحمد النمارس. القاهرة: مطبعة النسر الذهبي. ط ١.
- _____. ١٩٨٧. ارتشاف الضرب من لسان العرب. الجزء الثاني. تحقيق مصطفى أحمد النمارس. القاهرة: مطبعة المدني. ط ١.
- _____. ٢٠٠٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق حسن هنداوي. الرياض: كنوز إشبيليا. ط ١.
- _____. ٢٠١٣. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. تحقيق علي محمد فاخر، وأحمد محمد السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر. القاهرة: دار الطباعة المحمدية. ط ١.
- الزجاج، إبراهيم بن السري. ١٩٨٨. معاني القرآن وإعرابه. تحقيق عبد الجليل شلبي. بيروت: عالم الكتب. ط ١.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. ١٩٨٤. *الجمل في النحو*. تحقيق علي توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ١.
- الزركلي، خير الدين. ٢٠٠٢. *الأعلام*: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. بيروت: دار العلم للملايين. ط ٥.
- السكري، أبو سعدي الحسن بن الحسين. بلا تاريخ. *شرح أشعار الهدليين*. تحقيق عبدالستار أحمد فراج. القاهرة: مكتبة دار العروبة.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. ١٩٨٨. *الكتاب*. تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط ٣.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. ١٩٦٤. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي وشركاه. ط ١.
- ____. ٢٠٠٦. *مع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ٢.
- الشنقيطي، محمد بن آب القلاذي. ٢٠١٠. *فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية*. شرح أحمد عمر الحازمي مكة المكرمة: مكتبة الأسد. ط ١.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني. ١٩٨٠. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق محمد محي الدين. القاهرة: دار التراث. ط ٢٠.
- العكبري، أبو البقاء. ١٩٨٦. *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*. تحقيق عبد الرحمن العثيمين. بيروت، دار الغرب الإسلامي. ط ١.
- الفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد. ١٩٨٣. *معاني القرآن*. بيروت: عالم الكتب. ط ٣.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. ٢٠٠١. *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*. تحقيق محمد المصري. دمشق: دار سعد الدين. ط ١.
- ابن القيم الجوزية، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب. ٢٠٠٤. *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*. تحقيق محمود نصار. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ١.
- كريم، سامح. ١٩٩٧. *أعلام في التاريخ الإسلامي في مصر: أفكار للتجديد ومواقف للحياة*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. ط ٢.
- ابن مالك، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن عبد الله مالك. ٢٠٠٠. *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. تحقيق محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ١.

- ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله. ٢٠٠٩. شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ٢.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. ١٩٧٩. المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. القاهرة: وزارة الأوقاف المصرية. ط ٢.
- محمد، عوني أحمد. ٢٠٠٨. "ابن هشام الأنصاري حياته وجهوده النحوية." رسالة ماجستير: جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- مراد، يحيى. ٢٠٠٦. معجم تراجم الشعراء الكبير. القاهرة: دار الحديث. ط ١.
- ناظر الجيش، محمد يوسف أحمد. ٢٠٠٧. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. تحقيق علي فاخر، وإبراهيم جمعة، وجابر البراجة، وجابر السعد مبارك، وعلي السنوسي محمد، ومحمد راغب نزال. القاهرة: دار السلام. ط ١.
- النجار، محمد عبد العزيز. ٢٠٠٢. ضياء السالك إلى أوضح المسالك. القاهرة: مؤسسة الرسالة. ط ١.
- نيل، علي فودة. ١٩٨٥. ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود. ط ١.
- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس. ٢٠١٠. العلل في النحو. تحقيق منصور علي عبد السميع. القاهرة: دار الصحوة. ط ١.
- ابن يعيش النحوي، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. ٢٠١٣. شرح المفصل. تحقيق إبراهيم محمد عبد الله. القاهرة: دار سعد الدين. ط ١.

References

- Al-Anbārī, Kamāl Al-Dīn. N.D. *al-'Inṣāf fī Masā'il al-Khilāf bayna an-Nahwīyīn*. Ed. Muḥammad Abd Al-Hamīd. Damascus: Dār al-Fikr.
- Al-Andalusī, Abū Hayyān. 1984. *'Irtishāf aḍ-Ḍarab min lisān al-'Arab*. Part I. Cairo, Egypt: Maṭba'at Al-Nasr Al-Dhahabī.
- _____. 1987. *'Irtishāf aḍ-Ḍarab min Lisān al-'Arab*. Part II. Cairo, Egypt: Maṭba'at Al-Madanī.
- _____. 2005. *at-Tadhīl wa at-Takmīl fī Sharḥ Kitāb at-Tashīl*. 1st edition. Ed. Hasan Hindāwī. Riyadh, Saudi Arabia: Kunūz Ishbīlyā.
- _____. 2013. *Manhaj al-Sālik fī al-Kalām 'alā Alfīyyat 'Ibn Mālik*. 1st edition. Ed. Alī Fākhīr and Aḥmad Al-Sūdānī. Cairo, Egypt: Dār Al-Ṭibā'ah Al-Muḥammadiyyah.

- Al-Andalusī, Ibn Mālik. 2009. *Sharḥ at-Tashīl: Tashīl al-Fawā'id wa Takmīl al-Maqāsid*. 2nd edition. Ed. Muḥammad 'Aṭā and Tāriq Al-Sayyid. Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al 'ilmiyyah.
- Al-Anṣārī, Ibn Hishām. 2015. *'Awḍaḥ al-Masālik 'ilā Alfīyyat Ibn Mālik*. Ed. Muḥammad Bārtjī. Riyadh, Saudi Arabia: Dār Al-Mughnī
- Al-Ashmūnī, Abū Al-Hasan. 2010. *Sharḥ al-'Ashmūnī 'alā 'Alfīyyat ibn Mālik*. 2nd Edition. Ed. Hasan Muḥammad and Emīl Ya'qūb. Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
- Al-Azharī, Khālid. 2011. *at-Taṣrīḥ 'alā at-Tawḍīḥ 'aw at-Taṣrīḥ bi-Maḍmūn at-Tawḍīḥ fī an-Naḥw*. 3rd edition. Ed. Muḥammad Bāsil Al-Sadad. Beirut, Lebanon: Dār Al Kutub Al-'Ilmiyyah.
- Al-Baghḍādī, Abd Al-Qādir. 1997. *Khizānat al-'Adab wa Lubb Lubāb Lisān al-'Arab*. 4th edition. Ed. Abd Al-Salām Hārūn. Cairo, Egypt: Maṭba'at Al-Madanī.
- Al-Bukhārī, Muḥammad. 2002. *Ṣaḥīḥ al-Bukhārīyy*. 1st edition. Damascus, Syria: Dār Ibn Kathīr.
- Al-Farrā', Yaḥyā. 1983. *Ma 'ānī al-Qur'ān*. 3rd edition. Beirut, Lebanon: 'Ālam Al-Kutub.
- Al-Fayrūz Abādī, Majd Al-Dīn. 2001. *al-Bulghah fī Tarājim 'A'imat an-Naḥw wa al-Lughah*. 1st edition. Ed. Muḥammad Al-Miṣrī. Damascus, Syria: Dār Sa'd Al-Dīn.
- Al-Juzūlī, 'Isā. N.D. *al-Muqaddimah al-Juzūliyyah fī an-Naḥw*. Ed. Sha'bān Abd Al-Wahhāb. Makkah, Saudi Arabia: Maṭba'at Umm Al-Qurā.
- Al-Mubarrid. 1979. *al-Muqtaḍab*. 2nd edition. Ed. Muḥammad 'Uḍaymah. Cairo, Egypt: Wazārat Al-Awqāf Al-Miṣriyyah.
- Al-Najjār, Muḥammad. *Ḍiyā' as-Sālik 'ilā 'Awḍaḥ al-Masālik*. 1st edition. Cairo, Egypt: Mu'assasat Al-Risālah.
- Al-Shinqīṭī, Muḥammad. 2010. *Faṭḥ Rabb al-Bariyyah fī Sharḥ nazm al-'Ajrūmiyyah*. 1st edition. Ed. Aḥmad Al-Hāzimī. Makkah, Saudi Arabia: Maktab Al-Asādī.
- Al-Sukkarī, Al-Hasan Ibn Al-Husayn. N.D. *Sharḥ 'Ash'ār al-Huḍaliyyīn*. Ed. Abd Al-Sattār Aḥmad Farrāj. Cairo, Egypt: Maktabat Dār Al-'Urūbah.
- Al-Suyūṭī, Jalāl Al-Dīn. 1964. *Bughyat al-Wu'āḥ fī Ṭabaqāt al-Lughawiyīn wa an-Nuḥāḥ*. 1st edition. Ed. Muḥammad Ibrahīm. Cairo, Egypt: Maṭba'at Isā Al-Halabī wa Shurakāh.
- _____. 2006. *Ham' al-Hawāmi' fī Sharḥ Jam' al-Jawāmi'*. 2nd edition. Ed. Aḥmad Shams Al-Dīn. Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
- Al-'Ukbarī, Abū Al-Baqā'. 1986. *at-Tabyīn 'an Madhāhib an-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn*. 1st edition. Ed. Abd Al-Raḥmān Al-'Uthaymīn. Beirut, Lebanon: Dār Al-Gharb Al-Islāmī.
- Al-Zajjāj, 'Ibāhīm. 1988. *Ma 'ānī al-Qur'ān wa 'I'rābuh*. 1st edition. Ed. Abd Al-Jalīl Shalabī. Beirut, Lebanon: 'Ālam Al-Kutub.
- Al-Zajjājī, Abd Al-Raḥmān. 1984. *al-Jumal fī an-Naḥw*. 1st edition. Ed. Alī Al-Hamad. Beirut, Lebanon: Mu'assasat Al-Risālah.
- Al-Ziriklī, Khayr Al-Dīn. N.D. *al-'A'lām*. 15th edition. Beirut, Lebanon: Dār Al-'Ilm lil-Malāyīn.
- Ibn Al-Hājib, Raḍī Al-Dīn. 1996. *Sharḥ 'ar-Raḍiyy 'alā al-Kāfiyyah*. 2nd edition. Benghazi, Libya: Manshūrāt Garyounis University.
- Ibn Al-Qayyim Al-Jawziyyah. 2004. *'Irshād as-Sālik 'ilā Hall Alfīyyat ibn Mālik*. 1st edition. Ed. Muḥamūd Naṣṣār. Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
- Ibn Al-Warrāq. 2010. *al-'Ilal fī an-Naḥw*. 1st edition. Ed. Manṣūr Abd Al-Samī'. Cairo, Egypt: Dār Al-Ṣaḥwah.
- Ibn 'Aqīl. 1980. *Sharḥ ibn 'Aqīl 'alā Alfīyyat ibn Mālik*. 20th edition. Ed. Muḥammad Muḥyī Al-Dīn. Cairo, Egypt: Dār Al-Turāth.

- Ibn Mālik, Badr Al-Dīn. 2000. *Sharḥ ibn an-Nāẓim ‘alā Alfiyyat ibn Mālik*. 1st edition. Ed. Muḥammad Bāsīl ‘Uyūn Al-Sūd. Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.
- Ibn Ya‘īsh. Muwaffaq Al-Dīn. 2013. *Sharḥ al-Mufaṣṣal*. 1st edition. Ed. Ibrāhīm Abd Al-Llaah. Cairo, Egypt: Dār Sa‘d Al-Dīn.
- Karīm, Sāmiḥ. 1997. *‘A ‘lām fī at-Tārīkh al-‘Islāmiyy fī Miṣr*. 2nd edition. Cairo, Egypt: Al-Dār Al-Miṣriyyah Al-Lubnāniyyah.
- Muḥammad, ‘Awnī. 2008. *Ibn Hishām al-‘Anṣārī: Ḥayātuh wa Juhūduh an-Naḥwiyyah*. (MA thesis). University of Abū Bakr Balqāyid, Tlemcen, Algeria.
- Murād, Yaḥyā. 2006. *Mu‘jam Tarājim ash-Shu‘arā’ al-Kabīr*. 1st edition. Cairo, Egypt: Dār Al-Hadīth.
- Nāẓir Al-Jaysh, Muḥammad. 2007. *Tamhīd al-Qawā‘id bi-Sharḥ Tashīl al-Fawā‘id*. 1st edition). Ed. Alī Fākhīr, Ibrāhīm Jum‘ah, Jābir Al-Barājah, Jābir Mubārīk, Alī Muḥammad, and Muḥammad Nizāl. Cairo, Egypt: Dār Al-Salām.
- Nīl, Alī. 1985. *Ibn Hishām al-‘Anṣārī: ‘Āthāruh wa Mathhabuh an-Naḥwiyy*. 1st edition. Riyadh, Saudi Arabia: King Saud University.
- Sībawayhi. 1988. *al-Kitāb*. 3rd edition. Ed. Abd Al-Salām Hārūn. Cairo, Egypt: Maktabt Al-Khānjī.